ANNEX 8

PUBLIC

REDACTED VERSION

Libya Country

دولة ليبيا

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

مكتب النائب العام

التاريخ : 2018/09/18
الموافق :
الإشاري : 544

((سـري))

السيد/ باكيزوموتشوتشوكو

مدير شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون بمكتب المدعى العام

بعد التحية ؛؛؛

الموضوع / تعاون قضائي .

مساعدة قضائية متبادلة

مكتب النائب العام بدولة ليبيا

يبدى مكتب النائب العام باعتباره السلطة المركزية المعنية بالتعامل مع طلبات المساعدة القضائية للإغراض الجنائية قبوله طلب المساعدة الوارد منكم ويؤكد على رغبته في الإجابة على التساؤلات وتلبية مدكم بالوثائق المشار إليها ضمن الطلبات الواردة بكتابكم الحامل للرقم المرجعي [redacted] المؤرخ في لاهاي- 26 يوليو 2018 .

استيفاء متطلبات السرية:

تأمل النيابة العامة إبقاء طلب المساعدة والاستجابة له في إطار السرية.

الرد على ماورد بطلب المساعدة

- **فيما يتعلق بدقة المعلومات التي سبق وأن ساقتها السلطات الليبية في معرض تعاملها مع حالة المتهم سيف الاسلام القذافي فأن مكتب النائب العام يؤكد على الاتي:**

لقد أصدرت محكمة جنايات طرابلس بالجلسة المعقدة علنا بتاريخ 2015/5/28 حكما قضى غيابيا في مواجهة المتهم الأول سيف الاسلام معمر القذافي وحضوريا في مواجهة بقية المتهمين بما هو آت:

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
هاتف المناوبة المسائية .Tel. +218 21 3618463 هاتف الغرفة .Tel.+218 21 361 0004 ص.ب: 82064 P.O.Box - E-mail: info@lago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly
ADDRESS Salde Street - Tripoli - Libya

ليبيا
مكتب النائب العام

حكمت المحكمة غيابيا للمتهمين الأول والثاني والثالث والعشرون ،والثلاثون ،والخامس والثلاثون ،والسادس والثلاثون ..... وحضوريا لبقية المتهمين :-

أولا / بإدانة المتهمين الأول ((سيف الاسلام معمر القذافي ، .....بالإعدام تعزيرا رميا بالرصاص .....)) .

- أما فيما يتعلق بتطبيق حكم المادة 358 من قانون الإجراءات الجنائية وما يعكسه هذا التطبيق من حق للمحكوم عليه سيف الاسلام معمر القذافي في محاكمة عادلة يكون حاضراً لها بمجرد نقله.

فانه وجب القول هنا بأن الحكم يكون غيابيا إذا لم يحضر المحكوم عليه جميع جلسات المرافعة أو حضر بعضها دون أن تتاح له فرصة إبداء دفاعه ولهذا فأن محاكمة المتهم الغائب طبقا لنظامنا القانوني تخضع لعدة قواعد إجرائية يجب على المحكمة مصدرة الحكم التزامها واتباعها ؛ وهذا ما كان منها بعد أن تبين لها خروج المكان المودع به المحكوم عليه عن سيطرة جهاز الشرطة القضائية وإشراف القضاء والنيابة العامة وكان لزاما عليها السير في الدعوى حتى لا يضار من كان حاضرا من المتهمين ويصبح من أمتثل أسوء حالا من المتهم الذي غيب أو تغيب بتأخر أنجاز إجراءات محاكمته.

أما عن حق المحكوم عليه في محاكمة عادلة تراعى فيها علنية الجلسات وشفوية المرافعات والحضور الشخصي فهو حق قائم ذى طبيعة دستورية أحاطه القانون بعديد الضمانات التي تكفله.

- الاستفسار عن دقة القول بعدم إمكانية تنفيذ حكم الإعدام الصادر في مواجهة سيف الاسلام معمر القذافي طالما لم تعقد محاكمة جديدة.

في هذا الصدد نؤكد أن الحكم الصادر في غيبة المتهم أما أن يقضي ببراءة المتهم أو أن يقضي بإدانة المتهم عن الوقائع المرفوعة عنها الدعوى الجنائية ؛ وفي حالة المحكوم عليه سيف الاسلام القذافي فأن الحكم الصادر في مواجهته أما أن يسقط بمضي المدة المقررة لسقوط العقوبة المقضي بها وهذا غير قائم في الحالة محل النظر طبقا للقواعد العامة

المنظمة لهذا الإجراء ؛ أو أن يمثل المحكوم عليه غيابيا طواعية أوكرها أمام المحكمة مصدرة الحكم الغيابي ؛ وبذلك يبطل الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو التضمينات ويعاد نظر الدعوى المرفوعة مجددا أمام المحكمة.

ولذلك فأن الحكم الصادر غيابيا بالإدانة هو حكم تهديدي يسقط مبدئيا بقوة القانون بمجرد حضور المتهم أو القبض عليه وفقا للقواعد المنظمة للدعوى الجنائية ويسقط نهائيا بصدور حكم عن محكمة الجنايات في ذات الوقائع في حضور المتهم وتقديمه لدفاعه.

أما فيما يتعلق بعقوبة الإعدام فقد أحاطها القانون بشئ من الضمانات التي تكفل التحقق من سلامة الحكم وإجراءاته نظرا لجسامة هذه العقوبة.

وباعتبار أن عقوبة الإعدام مقررة في المجمل كعقوبة للجرائم التي توصف بأنها من الجنايات في أحكام قانون العقوبات والقوانين المكملة له فأنه لا سبيل لتنفيذها نظريا أو عمليا بالمطلق حال القضاء بها في غيبة المتهم ؛ وهذا الامر مرجعه الطبيعة القانونية للحكم الصادر في غيبية المتهم من ناحية ، ومن أخرى فأن تنفيذ الحكم الصادر بإنزال عقوبة الإعدام يستلزم قانونا أن يكتسي قوة الامر المقضي به عقب مراجعته من قبل قضاة المحكمة العليا والتصديق عليه طبقا لأحكام القانون المنظم للسلطة القضائية.

- الاستفهام عن تقدم سيف الاسلام القذافي لطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في مواجهته تنظره المحكمة العليا حالياً فيما يتصل بالقضية رقم 630 لسنة 2012 وما هو وضع هذا الطعن وهل يشارك السيد القذافي في هذا الطعن وهل لديه ممثل قانوني.

في هذا الصدد تؤكد النيابة العامة بأنه وفقا لأحكام قانون الإجراءات الليبي يعد الحكم الصادر في جناية عن محكمة الجنايات في غيبة المحكوم عليه مهددا دائما بالسقوط لمدة طويلة هي ذات مدة سقوط العقوبة ولذلك أجازت المادة 385 إجراءات جنائية

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
هاتف العناوبة المسائية .Tel. +218 21 3618463 هاتف الغرفة .Tel.+218 21 361 0004 ص.ب: 82064 P.O.Box: - E-mail: info@lago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly
ADDRESS Saide Street - Tripoli - Libya

للخصوم في الدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في غيبة المتهم عدا المتهم المحكوم عليه غيابيا.
وبالتالي فأنه لا سبيل لمشاركة هذا الأخير أو دفاعه في هذا الطعن باعتباره غير جائز من الأساس وإذا ما رفع فأن مآله عدم القبول لعدم جواز الطعن بالنقض بالإضافة إلي عدم جواز حضور من ينيبه في غيبته .

- الاستفهام عن مدى إمكانية تطبيق القانون رقم 6 لسنة 2015 الذي أصدره مجلس النواب الليبي بتاريخ 2015/9/7 على حالة المحكوم عليه سيف الاسلام معمر القذافي في القضية رقم 2012/630 من حيث المبدأ.

أنتم تعلمون بأن العفو العام هو إجراء يعبر المجتمع بمقتضاه بواسطة نوابه عن تنازله عن الحق في عقاب المتهمين أو المحكوم عليهم في جرائم محددة لأسباب يقدرها ممثلوه ؛ ولكي يكون أمر العفو نافذا في نظامنا القانوني فأنه لابد له من أن يصدر بقانون صادر عن السلطة التشريعية بحسبانها ممثلة الهيئة الاجتماعية التي أناطها الإعلان الدستوري بمهمة إصدار القوانين ؛ وبذلك يتحدد أثر العفو العام بالحدود التي رسمها القانون المنظم له وتنفذ أحكامه وفقا للآليات التي رسمها ذات القانون.
وتأسيسا على ما سلف فأن تطبيق أحكام القانون رغم 6 لسنة 2015 بشأن العفو العام غير متيسر من حيث المبدأ.
وهذا الأمر مرجعه أن انتخاب أعضاء مجلس النواب - السلطة التشريعية في بلادنا - كان مؤسس علي تعديل الأعلان الدستوري عبر تضمين ماورد بمقترح لجنة فبراير واعتبار ماورد بالمقترح جزء لايتجزء من الأعلان الدستوري المنظم للحياة السياسية.
وبتمام التصويت على هذا التعديل تم الأعداد لانتخابات مجلس النواب الليبي وبتمام انتخاب أعضائه أصبح المجلس هو السلطة المختصة بإصدار التشريعات

Libya Country

دولة ليبيا

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

مكتب النائب العام

التاريخ : / / هـ
الموافق : / / م
الإشاري : .....

وبتاريخ 2014/6/11 أصدرت دوائر المحكمة العليا مجتمعة حكمها في قضية الطعن الدستوري رقم 17 لسنة 61 ق الذي قضى بما هو آت :

((حكمت المحكمة – بدوائرها مجتمعة – بقبول الطعن شكلا وبعدم دستورية الفقرة 11 من المادة 30 من الأعلان الدستوري المعدل بموجب الأعلان الدستوري السابع الصادر بتاريخ 11 مارس 2014 وكافة الآثار المترتبة عليه والزام المطعون ضدهما بصفاتهم بالمصروفات وينشر الحكم في الجريدة الرسمية)).

وبتاريخ 2015/9/7 أصدر مجلس النواب الليبي القانون رقم 6 لسنة 2015 بشأن تقرير بعض أحكام العفو.

ونظرا لأن القانون موضوع السؤال والمشار إليه سلفا قد سن وأصدر من قبل مجلس النواب عقب صدور حكم المحكمة العليا المشار إليه وقد تم نشره في الجريدة الرسمية.

ولأن أعضاء مجلس النواب لم تعد لهم سلطة إصدار التشريعات نيابة عن الشعب باعتبار أن قانون انتخابهم صدر بناء على التعديل الدستوري الذي قضى بعدم دستوريته كما سبق القول.

ولأن الاتفاق السياسي الليبي قد عالج مسألة نفاذ القوانين الصادرة عن مجلس النواب الليبي حيث جاء نص المادة 16 ليقرر حكما جرى نصه ((يعقد مجلس النواب، بعد التحاق من يرغب من النواب المقاطعين، جلسة تخصص للنظر في القضايا التالية :

1 / المقر المؤقت لانعقاد المجلس

2 / مراجعة النظام الداخلي للمجلس.

3 / تشكيل لجان المجلس.

4 / القرارات والتشريعات التي أصدرها المجلس.

5/ تطوير العمل التشريعي لتعزيز الفاعلية والشفافية .

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
هاتف المناوبة المسائية .Tel. +218 21 3618463 هاتف الغرفة .Tel.+218 21 361 0004 ص.ب :P.O.Box: 82064 - E-mail: info@lago.ly
ADDRESS: Saide Street - Tripoli - Libya

على أن يتم الانتهاء من البت في تلك القضايا في موعد غايته 15 أكتوبر2015)) .

في حين جاء نص المادة 17 من الاتفاق السياسي ليقرر حكما جرى نصه على أنه ((تشكل لجنة من مجلس النواب والنواب المقاطعين له، تجتمع في موعد غايته 17 سبتمبر 2015 ، للاتفاق على الإجراءات اللازمة لتنفيذ المادة السابقة على أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتسهيل عمل تلك اللجنة)).

وهنا لنا تأكيد بأنه حتى هذا التاريخ لم يتم تنفيذ ما سبق وعلى وجه الخصوص لم يتم النظر في القوانين الصادرة عن مجلس النواب - منها القانون موضوع السؤال- في الفترة الزمنية المحددة مابين صدور حكم المحكمة وتوقيع الاتفاق السياسي الليبي .

- بيان ما إذا كان القانون رقم 6 لسنة 2015 قد طبق عملياً على دعوى السيد القذافي ،ومن أصدر قرار تطبيقه ،وما هي الآلية التي يمكن من خلالها تطبيق القانون المشار إليه ، وهل توجد أي وثيقة تثبت تطبيقه، وما هو الأثر القانوني لتطبيق هذا القانون على إدانة السيد القذافي والحكم بالعقوبة الصادر عليه وعلى حقه في محكمة جديدة وعلي أي طعن قيد النظر ، وهل بالإمكان التعليق على

[redacted]

يمكن في هذا الصدد حصر رد مكتب النائب العام علي ما سبق في النقاط الآتية :

1/ وفقا لأحكام القانون المنظم لعمل النيابة العامة باعتبارها السلطة المختصة بالتعامل مع حالة سيف الاسلام معمر القذافي لم يتم إصدار قرار يتضمن العمل على تنفيذ القانون رقم 6 لسنة 2015 بشان العفو علي حالة سيف الاسلام معمر القذافي وليس هناك أخير ما

Libya Country

دولة ليبيا

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

مكتب النائب العام

التاريخ : / / هـ
الموافق : / / م
الإشاري : .....

يفيد بأن هذا القانون قد طبق بالتجاوز لأحكام القانون من قبل بعض الأشخاص على هذه الحالة.

2/ أن القول بأن [redacted] يعكس مسألة تطبيق القانون المشار إليه عمليا هو أمر غير دقيق وليس هناك ما يعززه في الواقع سيما وأنه صادر عن السلطة التنفيذية غير المختصة قانونا بالتعامل مع الحالة وفي ظروف غلب عليها التجاذب السياسي بين الفرقاء والانقسام الذي طال السلطة التنفيذية.

3/ أن آلية تطبيق القانون ذات طبيعة إجرائية يجب التقيد بأحكامها وعدم مخالفتها من قبل القائمين على إنفاذه.

ولأنه حتي مع التسليم جدلا بأن القانون رقم 6 لسنة 2015 بشأن العفو يمكن نظريا تنفيذه فأن ما تضمنته الوثائق التي قال من صدرت عنه أن أحكام القانون المشار إليه تنطبق على حالة سيف الاسلام القذافي يحمل الكثير من التجاوز ويصطدم قرارهم مع أحكام ذات القانون وهذا الامر مرجعه لدينا أن المادة السادسة من القانون رقم 6 لسنة 2015 بشأن العفو قد جرى نصها على أنه ((يصدر قرار مسبب بوقف السير في الدعوى الجنائية من الجهة القضائية المختصة إذا تحققت من شروط العفو مع الإفراج عن المشمولين بقانون العفو مالم يكن محبوس لسبب أخر)).

بينما تضمنت المادة التاسعة من ذات القانون حكما جرى نصه ؛((يصدر النائب العام المنشورات والتعليمات التي تيسر تطبيق أحكام هذا القانون وتتولى النيابات الابتدائية المختصة تحت إشرافه تطبيق أحكام هذا القانون ومسك السجلات الوثائقية والملفات الازمة ووضع منظومة إلكترونية للمتابعة بالربط مع مكتب النائب العام)).

الأمر الذي ينعقد معه اختصاص تطبيق أحكام هذا القانون للسلطة القضائية المختصة بنظر الدعوى قانونا ،وهذه الأخيرة لم يصدر عنها قرار بشأن تطبيق أحكام قانون العفو بالمطلق؛ وكنتيجة لم سبق فان هذا القانون لم يكن له أي أثر على الحكم الصادر في مواجهة سيف الاسلام القذافي في الوقت الراهن طالما أن القانون المنظم للعفو العام قد شابته إشكاليات تتصل بقيام صفة مصدره وأخرى تتصل بالنفاذ.

4/ الجرائم المسندة إلي المتهم سيف الاسلام القذافي مستثنى من تطبيق أحكام القانون ومنها جرائم القتل والفساد طبقا لحكم المادة 3 من القانون رقم 6 لسنة 2015 بشأن العفو.

5/ تأسيسا على ما سبق من القول فان [redacted] هو مجرد عمل مادي لا قيمة قانونية له وما شابه من عيب اغتصاب للسلطة ينحدر بهذا العمل إلي العدم غير جدير بالالتفات إليه ولا يترتب عنه أي أثار قانونية.

- السؤال عن مكان وجود السيد سيف الاسلام القذافي حالياً وهل هو تحت التحفظ

أنتم تعلمون بأن المحكوم عليه سيف الاسلام القذافي تم إيداعه بمؤسسة الإصلاح والتأهيل الزنتان التي تتولى حراستها كتيبة أبي بكر الصديق تحت إمرة العجمي العتيرى وهذا الأخير قد أدعيت عنه كثير التصريحات في المدة الماضية تتمحور جميعها حول مكان وجود سيف الاسلام القذافي وصحة الإفراج عنه وهي في المجمل أخبار متضاربة لا يعززها الواقع ولا يمكن للنيابة العامة الركون إليها عند التعامل مع حالة سيف الاسلام معمر القذافي الذي تارة يقال بأن له مطلق الحرية في المغادرة وتارة يقال بأنه قد تم إخلاء سبيله وكل هذا لم يعززه واقع يشهد بصحته.

- **من هم المتحفظون عليه وهل يخضع هؤلاء للسلطة الفعلية للدولة**

كما أسلفنا المحكوم عليه سبق وأن تم إيداعه من قبل النيابة العامة بمؤسسة الإصلاح والتأهيل الزنتان وهذه المؤسسة تتولى حراستها كتيبة أبي بكر الصديق التي يتولى إمرتها العجمي العتيرى وهذا الأخير يفترض أنه من يعمل علي استمرار حالة الاحتجاز خصوصا وأنه لم يثبت ما يخالف هذا الواقع من خلال أخر المعلومات الثابتة لدى مكتب النائب العام وكذلك المعلومات المتاحة للكافة.

- **السؤال عن وجود سيف الاسلام القذافي تحت التحفظ – هل أفرج عنه بأي أمر قضائي**

هنا يجب علينا ضبط المصطلحات ؛ فأن كان المقصود الحبس الاحتياطي وفقا للشرعية الإجرائية ؛فأن النيابة العامة لم يعد لها اتصال بالمعنى منذ انتهاء أخر ربط إلكتروني بقاعة المحكمة أبان قيام إجراءات المحاكمة.

أما أن كان المقصود هو الاستفهام عن أمر استمرار احتجاز سيف الاسلام القذافي من قبل سجانه تحكما فأن هذا الامر قائم وليس هناك ما يفنده وليس بمقدرة النيابة العامة الإجابة عنه بشكل جلي لخروج مكان إحتجازه عن سلطة جهاز الشرطة القضائية.

في حين أنها تؤكد بأن السلطة القضائية المختصة لم يصدر عنها قرار بالإفراج عن سيف الاسلام القذافي بموجب عمل قضائي ولم تتوافر حالة قانونية تنفيذية تجيز هذا الامر.

- **هل يوجد حالياً أمر من السلطة الليبية بالقبض علي السيد القذافي**

لقد صدر حكم في مواجهة سيف الاسلام القذافي يقضي بمعاقبة المحكوم عليه بعقوبة الإعدام، ومن ثم فهو مطلوب حتما على ذمة هذا الحكم ولئن كان لهذا الامر له ما بعده من حيث كونه حكما تهديدا يستوجب ضرورة مثول المحكوم عليه أمام المحكمة مجددا بالإضافة إلي أن النيابة العامة طالبت المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بالعمل على مخاطبة السلطات المحلية بمدينة الزنتان

ATTORNEY'S GENERAL OFFICE

التاريخ : / / هـ
الموافق : / / م
الإشاري : .....

مكتب النائب العام

بشأن الوقوف على حالة المحكوم عليه والعمل علي ضرورة تسليمه للسلطات المختصة تمهيدا لإعادة محاكمته حضوريا، باعتباره صاحب الاختصاص بعد أن آلت إليه كافة الصلاحيات التنفيذية.

المستندات المطلوبة:

نرفق لكم طي هذا الرد المستندات المطلوبة من قبلكم الآتي بيانها .

1/ صورة ضوئية لكتاب مكتب النائب العام ذي الرقم الاشاري 470 الصادر بتاريخ 2014/12/15

2/ صورة من كتاب السيد رئيس جهاز الشرطة القضائية الحامل للرقم الإشاري 8.9.1648 المؤرخ في 2015/4/14

3/ صورة ضوئية للقانون رقم 6 لسنة 2015 بشأن العفو

4/ صورة ضوئية للمادة 358 من قانون الإجراءات الجنائية

5 /صورة ضوئية للمادة 359 من قانون الإجراءات الجنائية

6/ صورة ضوئية للمادة 384 من قانون الإجراءات الجنائية

وبذلك نأمل أن يكون فيما سبق الكفاية للإجابة على ماورد بالطلب المحال إلينا مع استعداد مكتب النائب العام لتقديم أي إيضاح لما سبق أو التعامل مع طلبات جديدة لها صلة بحالة سيف الاسلام معمر القذافي

[redacted]

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام /

محام عام /

[redacted]

عضو

[redacted] بمكتب النائب العام

صورة للسيد / مندوب ليبيا بمحكمة الجنايات الدولية

العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
هاتف المناوبة المسائية .Tel. +218 21 3618463 هاتف الغرفة .Tel.+218 21 361 0004 ص.ب: P.O.Box: 82064 .E-mail: info@ago.ly
DDRESS. Saide Street - Tripoli - Libya

Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

Le Bureau du Procureur

Office of the Prosecutor

ICC Restricted

Translation of Evidence

Original Document

ERN Range	LBY-OTP-0065-0077 to LBY-OTP-0065-0086
Source Language(s)	Arabic
Number of Pages	10

Translation

ERN Range Translated	LBY-OTP-0065-0077 to LBY-OTP-0065-0086
Target Language(s)	English
Number of Pages	10

Libya Country
ATTORNEY'S GENERAL OFFICE
دولة ليبيا
مكتب النائب العام

Date:
Corresponding to: 18/09/2018
Reference No.: S 544

Libya
Attorney General's Office
(5)

CONFIDENTIAL

Mr Phakiso Mochochoko
Director of Jurisdiction, Complementarity and Cooperation Division
The Office of the Prosecutor

Subject: Judicial Cooperation
Reciprocal Judicial Assistance

The Attorney General's Office of the State of Libya

The Attorney General's Office, being the central authority designated to deal with requests for judicial assistance on criminal matters, grants its approval to the request for assistance you have submitted and reaffirms its keenness to respond to the questions and answer your request for obtaining the documents referred to in your letter under Reference No. [redacted] done in The Hague and dated 26 July 2018.

Meeting confidentiality conditions:

The Public Prosecution hopes for maintaining confidentiality in respect of the request for assistance and its implementation.

Response to the content of the request:

- **Concerning the accuracy of information effectively provided by the Libyan authorities within the context of their handling of the case of the Accused Saif al-Islam Gaddafi, the Attorney General's Office reaffirms the following:**

At the public hearing held on 28/05/2015, the Tripoli Court of Assize delivered a judgement *in absentia* against the first Accused Saif al-Islam Muammar Gaddafi and the other present Accused as follows:

ADDRESS: Salde Street - Tripoli - Libya
العنوان : المقر الرئيسي / شارع السيدي ، طرابلس - ليبيا
Tel.+218 21 361 0004. هاتف الغرفة .P.O.Box: 82064 ص.ب
Tel. +218 21 3618463. هاتف المناوبة المسائية

The Court has sentenced the first, second, third, twentieth, thirtieth, thirty-fifth and thirty-sixth Accused *in absentia* … and the others, present, as follows:

First: The main Accused "Saif al-Islam Muammar Gaddafi has been convicted of ……confirmed execution by shooting ……"

- **With regard to the enforcement of the sentence under Article 358 of the Code of Criminal Procedure and the right, as reflected in this enforcement, of the sentenced person, Saif al-Islam Muammar Gaddafi, to a fair trial once he appears before the Court subsequent to his transfer.**

It must be underlined at this juncture that the sentence is rendered *in absentia* if the sentenced person is absent from all hearing sessions or has been present in some, without giving him the opportunity to defend himself. Accordingly, the trial of an Accused who is absent is subject to a number of procedural rules which should be observed and exercised by the court that has pronounced the sentence. That is effectively what the court did, precisely after it had established that the facility where the convict was detained was outside the control of the Judicial Police, the Judiciary and the Public Prosecution. It had to move ahead with the proceedings in a bid not to affect those amongst the Accused who were present and also to avoid inflicting on them a situation worse than the one encountered by the Accused - who is either absent or kept away - by delaying their proceedings.

The right of the convicted person to a fair trial, on the basis of hearings made public, sessions' transparency and the physical presence of the Accused, is a law-enshrined constitutional right upheld by solid safeguards.

- **The question on the accuracy of the statement to the effect that the death penalty cannot be carried out against Saif al-Islam Muammar Gaddafi in the absence of a new trial.**

Regarding that matter, we affirm that the sentence issued in the absence of the Accused shall either acquit or convict him of the charges on the basis of which the criminal proceedings have been initiated. In the case of the Convict Saif al-Islam Muammar Gaddafi, the sentence is either nullified when the period of time he is to serve as part of his punishment lapses - this does not apply to the case concerned under the general rules

governing this process – or that the person convicted *in absentia* appears, voluntarily or coercively, before the court that has handed down the judgment *in absentia*. Thereupon, the previously delivered judgement shall irrevocably be null and void, whether in relation to the sentence or damages. The case, brought up again, shall then be reheard before the Court.

On these grounds, the judgment issued *in absentia* and convicting the Accused is deemed of a threatening character and is wiped away by the rule of law once the Accused appears before the court or is arrested in compliance with the rules governing criminal proceedings. It becomes irrevocably final once the sentence, for which the Accused has been charged, is handed down by the criminal court in the presence of the Accused and once he presents his defence.

Concerning the death penalty, and in view of its grave implication, the law has put in place several guarantees which ensure a thorough substantiation of the soundness of the sentence and of the procedures involved in its delivery.

Considering that the death penalty is designated, in general, as a punishment for crimes that are described as offences in the provisions of the Code of Criminal Procedure and its supplementary laws; thus, there is no way for its absolute enforcement, theoretically or practically, in the event that it has been handed down in the absence of the Accused. On one hand, this matter is guided, from a legal angle, by the nature of the sentence issued in the absence of the Accused, and, on the other, the enforcement of the sentence issued on the execution of the death penalty which requires, from a legal perspective, the force of res judicata, after its review and ratification by the judges of the Supreme Court pursuant to the provisions of the law regulating the judicial authority.

- <u>The question raised on whether Saif al-Islam Gaddafi had filed an appeal pending before the Libyan Supreme Court in relation to Case 630/2012, if so, the status of this appeal, Mr Gaddafi's participation in this appeal, his legal representation and the nature of this appeal's issues</u>

On that matter, the Public Prosecution reaffirms that pursuant to the provisions of the Libyan Code of Criminal Procedure, a judgment handed down *in absentia* by the Criminal Court in relation to an offence committed by the Accused, is usually likely to be annulled by reason of lapse of time, representing the same period of time by which the sentence had extinguished. Accordingly, Article 385 has allowed litigants in criminal proceedings

to appeal against the judgment rendered in the absence of the Accused, except for the Accused who has been convicted *in absentia*.

On that basis, the said Accused or his legal representation has no remedy to participate in that appeal, given its founded inadmissibility. Even if filed, the appeal shall be inadmissible on the grounds that it cannot be heard and that the absent Accused cannot appoint a legal counsel to represent him.

- <u>The question regarding whether Law No. 6 of 2015, issued on 7 September 2015 by the Libyan House of Representatives, could in principle be applied to Mr Gaddafi in relation to Case 630/2012</u>

You are aware that General Amnesty is a procedure whereby the people, through their representatives, waive their right to punish the defendants or individuals convicted of specific crimes for reasons that are recognised by those representing them. For the Amnesty order to be enforced in our legal system, it has to be issued pursuant to a law formulated by the legislative authority, in its capacity as the representative of the societal structure that the Constitutional Declaration has entrusted with the function of issuing laws. On that basis, the legal effect of the General Amnesty law is determined by the boundaries that the pertinent legislation has drawn up. Its provisions are applied in compliance with the mechanisms set out by the same law.

On these grounds, the application of Law No. 6 of 2015 in relation to the application of the General Amnesty Law, in principle, is not viable.

This is due to the fact that the election of the House of Representatives' members – the legislative authority in our country – was founded on an amendment to the Constitutional Declaration by means of incorporating the contents of the proposal by the February Committee and deeming what came in the proposal as an integral part of the Constitutional Declaration regulating political life.

With the conclusion of the voting process for this amendment, preparations were launched for the elections of the Libyan House of Representatives and once its members were elected, the latter became the competent authority in terms of issuing legislations.

On 11 June 2014, the Chambers of the Supreme Court jointly rendered their judgment in the case of the Constitutional Appeal No. 17 of 61 Q stipulating the following:

"The Court and all Chambers thereof have jointly admitted the appeal, on the form, and declared the unconstitutionality of Paragraph 11 of Article 30 of the amended Constitutional Declaration in accordance with the seventh Constitutional Declaration issued on 11 March 2014. They have further ruled the inadmissibility of the effects arising therefrom, the payment of the legal expenses by the two respondents, in their personal capacities, and the publication of the judgment in the Official Gazette."

On 7 September 2015, the Libyan House of Representatives issued Law No. 6 of 2015 endorsing several amnesty-related judgments.

Considering that the law, subject of this query and referred to above, has been enacted and issued by the House of Representatives following the issuance of the aforementioned judgment of the Supreme Court and has been published in the Official Gazette;

Given that members of the House of Representatives no longer have the authority to promulgate legislations on behalf of the people, on the grounds that the law electing them had been issued pursuant to a constitutional amendment that provided for the unconstitutionality of this function as previously mentioned;

Bearing in mind that the Libyan Political Agreement remedied the issue of the entry into force of laws promulgated by the Libyan House of Representatives and that the text of Article 16 came to endorse a judgment that reads as follows:

"The House of Representatives, after being joined by the boycotting members who wish to do so, shall convene a session dedicated to the consideration of the following issues:

1. **The provisional seat for the convening of the House of Representatives**
2. **Review of the rules of procedures of the House of Representatives**
3. **Formation of the House of Representatives' committees**
4. **Decisions and legislations issued by the House of Representatives**
5. **Development of legislative work in order to reinforce efficiency and transparency**

Provided that a decision on these issues shall be reached no later than 15 October 2015"

While the text of Article 17 of the Political Agreement on the endorsement of a decision provides for the following: "A committee shall be formed from the House of Representatives and boycotting members, to meet on a date no later than 17 September 2015 to agree on the necessary procedures to implement the previous article of this Agreement, provided that the United Nations Support Mission in Libya shall facilitate the work of the committee."

In that respect, we reaffirm, to that date, the above measures had not been implemented, particularly, the laws promulgated by the House of Representative had not been considered – including the law in question – within the period between the issuance of the court's judgment and the signing of the Libyan Political Agreement.

Establish whether Law No. 6 of 2015 has been applied to Mr Gaddafi's case and, if so, who made the decision to apply it and through what legal mechanism was it applied; the availability of any document which proves it has been applied; the legal effect of the application of this law on Mr Gaddafi's conviction and sentence, his right to a new trial, and any pending appeal? In this respect, can you comment on the [redacted] *[This paragraph quotes Ref. No.* [redacted]

In relation to the above, the response of the Attorney General's Office may be summarised into the following points:

1) **Pursuant to the provisions of law regulating the work of the Public Prosecution, in its capacity as the competent authority in handling the case of Saif al-Islam Muammar Gaddafi, no decision has been made that provides for initiating the implementation of Law No. 6 of 2015 in relation to amnesty being applied to the case of Saif al-Islam Muammar Gaddafi. Finally, there is nothing**

to suggest that this law has been applied to the case in question by certain individuals in a manner that supersedes the relevant provisions.

2) The statement that the [redacted] reflects that the aforementioned question on the application of the law is in practice inaccurate. In truth, there is nothing to substantiate it, particularly that it was issued by an executive authority lacking legal jurisdiction over the case and in circumstances which saw political tension between the different parties and divisions within the ranks of the executive authority.
3) The mechanism for the application of law of a procedural nature dictates the need upon those involved in the process to comply with its provisions and refrain from violating them. Even with the assumption that Law No. 6 of 2015 regarding amnesty can be theoretically applied, the content of the documents - whose source claims that the provisions of the aforementioned law apply to the case of Saif al-Islam Muammar Gaddafi – carries significant controversy. This source's stance runs counter to the provisions of the same law. In fact, the formulation of Article 6 of Law No. 6 of 2015 reads as follows: 'A reasoned decision by the competent judicial authority shall be issued in relation to staying the criminal proceedings once it has established that the amnesty conditions have been met, with the release of the individual covered by the Amnesty Law, unless he is serving a prison term for another charge."
Whilst Article 9 of the same law refers to a provision that stipulates the following: "The Attorney General shall make available publications and regulations that facilitate the application of the provisions of this law. Competent courts of first instance shall proceed, under his supervision, to apply the provisions of this law, handle documentary and other records, and put in place an electronic monitoring mechanism in coordination with the office of the Attorney General."

The aforementioned Article establishes that the jurisdiction to apply provisions of this law lies with the competent judicial authority legally mandated to look into the case. The latter has not issued any decision to the effect that the provisions of the Amnesty Law shall be applied unconditionally. As a result of the above, this law, presently, has no impact on the judgment handed down against Saif al-Islam Gaddafi as long as the law regulating general amnesty faces issues relating to the standing of its source's competency and its entry into force.

4) Pursuant to the provisions of Article 3 of Law No. 6 of 2015 in respect of amnesty, the crimes involving murders and corruption attributed to the Accused Saif al-Islam Gaddafi are excluded from the application of law provisions.
5) On these grounds, the statement that the [redacted] is nothing more than a factual action that has no legal value except to undermine the competent authorities, and its fate is a descent into the abyss. It is unworthy of any consideration and has no legal impact whatsoever.

<u>The question relating to Saif al-Islam Gaddafi's current location and whether he is under custody</u>

You are aware that the Convict Saif al-Islam Gaddafi has been incarcerated at the Reform and Rehabilitation Institution in Zintan. This facility is guarded by the Abu-Bakr al-Siddiq Battalion under the command of Al-'Ajami al-Atiri. The latter allegedly issued many statements recently, all addressing the location of Saif al-Islam Gaddafi and the matter of his release. This news item is controversial and not supported by any facts on the ground. The Public Prosecution cannot rely on these claims when handling the case of Saif al-Islam Muammar Gaddafi who is, at times, said to have full freedom to leave the facility and, at other times, said to be released. All these claims remain unsubstantiated.

On the question of who is holding him in custody and on whether they under the effective control of the Libyan State

As you have previously indicated, the Public Prosecution held him in custody at the Reform and Rehabilitation Institution in Zintan. This facility is guarded by the Abu-Bakr al-Siddiq Battalion under the command of Al-'Ajami al-Atiri. The latter is assumed to seek the continued detention of the said Accused, particularly given the lack of evidence, amongst the latest information accessed by the Attorney General's Office and available to the general public, to substantiate anything to the contrary.

The question on Saif al-Islam Gaddafi being held in custody and on whether he has been released pursuant to any judicial order

At this particular juncture, we are required to bring order to the terminology used in that context. If what is meant is preventive detention under what is dictated by procedural legitimacy, then the Public Prosecution no longer has contact with the person concerned since the last video link from the court in the course of the trial proceedings.

Whereas if what is meant here is inquiring about the continued arbitrary detention of Saif al-Islam Gaddafi by his prison keepers, this matter stands and nothing to the contrary appears to refute it. The Public Prosecution is unable to provide a categorical answer to this question given that the location of his detention falls outside the control of the Judicial Police.

On that issue, however, it reaffirms that no decision has been issued by the competent judicial authority on the release of Saif al-Islam Gaddafi pursuant to a judicial action or an authoritative legal situation that allows for such release.

On the question of whether Mr Gaddafi is currently wanted for arrest by the Libyan authorities

A judgment has been handed down against Saif al-Islam Gaddafi, sentencing him to death by execution. In consequence, he is definitely wanted under this judgment. That said, what remains to be articulated is that this sentence is deemed of a threatening nature and requires the convict's reappearance before the court. Furthermore, the Public Prosecution has requested the Presidential Council of the Government of National Accord to communicate with the local authorities in the city of Zintan

regarding the status of the convict and to continue to work on his transfer to the competent authorities in preparation for his retrial in person and mindful that the said Council is the competent authority in the wake of having been accorded all executive powers.

Requested documents:

Please find attached herewith the following documents you have requested

1) **Photocopy of the Attorney General's Office Letter No.470 dated 15 December 2014**
2) **Photocopy of the Judicial Police Chief's Letter No. 8.9.1648 dated 14 April 2015**
3) **Photocopy of Law No. 6 of 2015 on Amnesty**
4) **Photocopy of Article 358 of the Code of Criminal Procedure**
5) **Photocopy of Article 359 of the Code of Criminal Procedure**
6) **Photocopy of Article 384 of the Code of Criminal Procedure**

We are hoping that the aforementioned has sufficiently provided the answers to the questions contained in the request for assistance that has been referred to us. The Attorney General's Office is prepared to provide you with any clarification regarding the above content and to address new requests relating to the situation of Saif al-Islam Muammar Gaddafi.

With our utmost respect and consideration,
On behalf of the Solicitor-General [*Signature*]
[redacted]
At the Attorney General's Office

Libya
Attorney General's Office
(5)

Copy to: The Libya Representative at the International Criminal Court